

Distr. General
3 June 2007

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في
بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة
لطبقة الأوزون
الاجتماع السابع والعشرون
نيروبي، ٤ - ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

موجز المسائل الرئيسية المنبثقة عن الحوار بشأن التحديات التي ستواجه بروتوكول مونتريال: عرض مقدم من الرئيسين المشاركين للحوار

١ - قرر الاجتماع الثامن عشر للأطراف في بروتوكول مونتريال، في مقره ٣٦/١٨، عقد حوار بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه البروتوكول وذلك خلال اليومين السابقين مباشرة للاجتماع السابع والعشرين للفريق العامل المفتوح العضوية التابع للبروتوكول. وتبعاً لذلك عُقد الحوار بشأن الأوزون يومي ٢ و٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. بمقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، كينيا. ووفقاً للمقرر ٣٦/١٨، ترأس الحوار السيد خالد كلالى (الجمهورية العربية السورية) والسيد توم لاند (الولايات المتحدة الأمريكية).

٢ - وتعكف الأمانة حالياً على إعداد تقرير موجز عن الحوار لتوزيعه عقب اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية. ووفقاً للمقرر ٣٦/١٨، يقوم الرئيسان المشاركان للحوار بعرض هذه الوثيقة على الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه السابع والعشرين. وتتضمن نسخاً محررة من ملخصات المسائل الرئيسية المنبثقة عن البنود ٥ إلى ١١ من جدول أعمال الحوار، التي قدمها الرئيسان المشاركان إلى المشاركين أثناء الحوار.

البند ٥ من جدول الأعمال: التحديات المستقبلية ذات الصلة بالتقييم العلمي والتحليل والرصد لحالة طبقة الأوزون

٣ - تم التوصل، تحت هذا البند، إلى توافق قوي في الآراء على ضرورة كفاءة إجراء رصد فعال وتقييم وتحليل دقيقين للبيانات العلمية، فيما جرى الإعراب عن آراء متعددة عن كيفية تعبئة الموارد المالية لضمان بقاء هذه الأنشطة في مستويات مناسبة. وقد تراوحت خيارات التمويل ما بين الاعتماد على الصندوق الاستئماني في إطار اتفاقية فيينا، والاستمرار في الجهود المدعومة وطنياً ومن القطاع الخاص والحصول على موارد مالية من الصندوق المتعدد الأطراف.

البند ٦ من جدول الأعمال: التحديات في التخلص التدريجي التام من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية

٤ - جرى نقاش جيد بشأن هذه المسألة أعرب خلالها جميع المتكلمين على ما يبدو تأييداً قوياً لحماية الغلاف الجوي بصفة عامة وطبقة الأوزون بصفة خاصة، وللنظر بعناية في التنقيحات البديلة الست المقترحة على البروتوكول المتعلقة بتسريع التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. وأشار كثير من المشاركين إلى أن بدائل مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية متوفرة الآن، وأن هذه البدائل ينبغي النظر فيها على أساس سلامتها البيئية. وأبدى بعضهم قلقهم من بعض البدائل لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، قائلين بأنها يجب أن تكون مجدية اقتصادياً، فيما أعرب كثيرون عن تأييدهم لاتجاه السعي لتجنب التحول إلى مركبات الكربون الكلورية الفلورية نظراً لقدراتها على إحداث الاحترار العالمي والتحول بدلاً عن ذلك نحو البدائل الطبيعية. وطالبت الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ بضرورة توفير المساعدة المالية وتغيير قوانين الصندوق المتعدد الأطراف المتعلقة بمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية من أجل تمكينها من تنفيذ عمليات تحول بصورة مستدامة. وفي هذا الصدد، أعربت وفود كثيرة عن رغبتها في مناقشة الصعوبات التي قد تواجه الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ في التخلص من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. وبالنظر إلى الاتفاق العام السائد، بدا أن مسائل البت في كيفية المضي قدماً في مسألة مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية أصبحت مسألة تفاصيل وأن تلك التفاصيل ستناقش أثناء الاجتماع السابع والعشرين للفريق العامل المفتوح العضوية، ولكن من ناحية عامة كان هنالك اتجاه إيجابي أثناء الحوار في صالح حماية الكوكب وحماية طبقة الأوزون وإنجاز ذلك من خلال تسريع التخلص التدريجي التام من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية.

البند ٧ من جدول الأعمال: التحديات ذات الصلة بمواصلة إدارة المواد المستنفدة للأوزون غير مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية والرقابة عليها والتخلص التدريجي منها

٥ - وفيما يتعلق بالتحديات المستقبلية الرئيسية المتعلقة بالسياسات ذات الصلة بمواصلة إدارة المواد المستنفدة للأوزون غير مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية والرقابة عليها والتخلص التدريجي منها، لمست الأطراف طائفة واسعة من المسائل بما في ذلك القضايا ذات الصلة بمصارف المواد المستنفدة

للأوزون (شاملة الهالونات) والإعفاءات لأجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة والإعفاءات لأغراض الحجر الصحي ومعاملات ما قبل الشحن، والإعفاءات للاستخدامات الحرجة من بروميد الميثيل، والعوامل الوسيطة وعوامل التصنيع. وكان هناك تركيز خاص في المناقشات على أربعة بنود هي إعفاءات الحجر الصحي ومعاملات ما قبل الشحن ومصارف المواد المستنفدة للأوزون، وإعفاءات مركبات الكربون الكلورية فلورية لأجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة وإعفاءات الاستخدامات الحرجة من بروميد الميثيل.

٦- ففيما يتعلق بإعفاءات الحجر الصحي ومعاملات ما قبل الشحن، يبدو أن توافق الآراء تركز على ضرورة عدم استخدامها إلا في حالات المعالجة التي لا تتوفر بدائل لها. وأبرز البعض إمكانية خفض الإعفاءات أو إلغائها في حين أبرز آخرون الحاجة إلى الإبقاء عليها. وفيما يتعلق بقضية المصارف، سلم جميع المشاركين تقريباً بأن حجمها يعني أنه لا يمكن تجاهلها، وأن معالجتها يمكن أن يحقق منافع لكل من طبقة الأوزون والمناخ. غير أنه أعرب عن أفكار مختلفة بشأن الكيفية التي يمكن بها معالجتها حيث رأى البعض زيادة استخدامها لخدمة المعدات المتوفرة ومن ثم تجنب الحاجة إلى إنتاج جديد، واقترح آخرون معالجتها من خلال خفض الانبعاثات أو تدميرها. وساء فهم عام بأن التعامل مع المصارف من خلال الرقابة على الانبعاثات أو تدميرها في إطار بروتوكول مونتريال قد يتطلب وضع إطار قانوني جديد. ونوقشت قضية توفير الأموال للمعالجة المحتملة لعمليّة تدمير المصارف أو المواد المستنفدة للأوزون الملوثة حيث اقترح البعض أن يأتي التمويل من الصندوق المتعدد الأطراف في حين اقترح آخرون تنسيق أي أعمال تدمير مع المنتديات الدولية الأخرى التي لديها خبرات أكبر فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة. وفيما يتعلق بإعفاءات الاستخدامات الحرجة، أشار كثيرون إلى الاتجاه الإيجابي بشأن أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة و بروميد الميثيل وإن كان البعض قد أشار إلى أن عدد الإعفاءات للاستخدامات الحرجة ما يزال كبيراً. وأعرب البعض عن تأييده لإنتاج مركبات الكربون الكلورية فلورية لأجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة لأغراض الحملات في حين أعرب آخرون عن القلق إزاء التكاليف ذات الصلة، وانعدام التأكد من توافر الإمدادات. وأخيراً أبدت تعليقات عديدة أشارت إلى أهمية تدعيم قدرات الأطراف العاملة بمقتضى المادة ٥ والربط الشبكي والحاجة إلى توجيه اهتمام دقيق بمصارف الهالونات بالنظر إلى أن التخلص التدريجي قد وصل إلى مرحلة متقدمة.

البند ٨ من جدول الأعمال: تدعيم الامتثال والمحافظة على الإنفاذ ومكافحة الاتجار غير المشروع بعد عام ٢٠١٠

٧- عقد المشاركون في الحوار مناقشات وافية بشأن القضايا ذات الصلة بدعم الامتثال والمحافظة على الإنفاذ ومكافحة الاتجار غير المشروع بعد عام ٢٠١٠. وأشار إلى الكثير من الأنشطة الجارية في هذا المجال. ووافق جميع المشاركين على أهمية معالجة الاتجار غير المشروع سواء الحالي أو بعد عام ٢٠١٠، وتحدث الجميع تقريباً عن استمرار الحاجة إلى دعم جهود الأطراف العاملة بمقتضى المادة ٥ في مجالات مواصلة تدريب موظفي الجمارك وإنفاذ متطلبات بروتوكول مونتريال. وأعرب عن الكثير من الأفكار بشأن الوسائل الممكنة لتعزيز الأنظمة السارية المصممة لمعالجة الاتجار غير المشروع. بما في ذلك تحسين التنسيق وتقاسم المعلومات وفرض العقوبات المعقولة وتعزيز أنظمة التراخيص. وأشار طرف

واحد على الأقل إلى انه سيصدر اقتراحاً محدداً عن المسألة. غير أنه كانت هناك آراء مختلفة بشأن أهمية وضع إجراءات جديدة مقابل ضمان التنفيذ الكامل والوفائي للمقررات الحالية بما في ذلك تلك المتعلقة بالامتثال الكامل لأحكام تعديل مونتريال وتلك المتعلقة بضمان تنفيذ أنظمة وافية للتراخيص. بما في ذلك تراخيص الاستيراد والتصدير فيما يتعلق بالمواد المستنفدة للأوزون في جميع البلدان. وناقش الكثير من الأطراف مسألة الموافقة المسبقة عن علم وأيد الكثيرون الآليات الرسمية أو غير الرسمية لتقاسم المعلومات بشأن نقل المواد المستنفدة للأوزون. وأخيراً أشارت بعض الأطراف إلى الحاجة إلى توجيه ودعم واضحين بشأن معالجة المواد الضخمة المستنفدة للأوزون.

البند ٩ من جدول الأعمال: النهوض بالتعاون والتنسيق بين بروتوكول مونتريال والاتفاقات والعمليات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف

٨- يبدو أنه كان هناك توافق في الآراء بأن التعاون والتآزر الملائمين مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى أمر أساسي ومنشود من جانب جميع المشاركين. غير أن الأمر الأكثر صعوبة يتعلق بالتوصل إلى اتفاق بشأن مسألة الكيفية التي يتم بها التعاون. واقترح البعض أن يتخذ هذا التعاون شكلاً واسعاً وعلى أساس مستمر في حين اقترح آخرون بأن يتم هذا التعاون على أساس كل حالة على حده، وأن لا يتم إلا بموافقة الأطراف. وتضمنت الاقتراحات الأخرى منح دور للأمانة في رصد الأنشطة ذات الصلة في المنتديات المتعددة الأطراف الأخرى والإبلاغ عنها، وتوافر موارد أكبر لأمانة الأوزون. وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى أوضحت الأمانة أنها لا تقترح، بإشارتها إلى القيود التي تتعرض لها بشأن التعاون، الحاجة إلى موارد أخرى. وشدد آخرون على أهمية ضمان تنسيق المواقف على المستوى الوطني فيما بين الخبراء المشاركين في مختلف المنتديات البيئية وأشاروا إلى أنها ضرورية لضمان الاتساق الملائم في المواقف. كما تم التسليم بأن من الممكن أن تضطلع وكالات التنفيذ في الأطراف العاملة بمقتضى المادة ٥ بدور حيوي في توفير المعلومات القيمة لتلك الأطراف بشأن ما يجري في المنتديات البيئية الأخرى وفي ضمان أن تنفذ أنشطتها بصورة متسقة مع الأهداف الإنمائية الأخرى.

البند ١٠ من جدول الأعمال: مستقبل الصندوق المتعدد الأطراف بعد عام ٢٠١٠

٩- كان هناك عدد كبير من المساهمات بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وأكد جميع المتحدثين أهمية الآلية المالية ولاسيما الصندوق المتعدد الأطراف. وأكدت جميع الأطراف العاملة بمقتضى المادة ٥ الدور الهام الذي يضطلع به الصندوق في مواجهة العمل الكبير المتبقي وما يعتبر أنه تحديات متزايدة. وأكد العديد من الوفود أهمية استمرار الصندوق، وأشارت إلى أن من الضروري إزالة العقبات التي تحول دون الوصول إلى الصندوق في وقت يمثل منعطفاً حرجاً. كما أشير إلى ضرورة مواصلة تجديد موارد الصندوق استناداً إلى الجداول الزمنية للتخلص التدريجي التي اتفقت عليها الأطراف. وفي هذا الصدد، ستكون هناك حاجة واضحة إلى استعراض دور الصندوق ضمن الإطار الزمني لما بعد عام ٢٠١٠ كما يتعين الاتفاق على تجديدات الموارد وفقاً لالتزامات بروتوكول مونتريال. وأشارت بعض الوفود إلى إمكانية أن يعمل الصندوق مع الاتفاقيات والمؤسسات الأخرى وخاصة عندما تخفض

الأعمال الخاصة بالأوزون إلا أنه جرى التسليم بأن ذلك يتطلب دراسة دقيقة ومتأنية بدرجة كبيرة. كما أشير إلى المسألة المتعلقة بإمكانية تغيير عدد الاجتماعات السنوية للجنة التنفيذية.

البند ١١ من جدول الأعمال: القضايا الإدارية والمؤسسية المتعلقة بروتوكول مونتريال بما في ذلك القضايا ذات الصلة باجتماع الأطراف وأفرقة التقييم ولجنة التنفيذ وأمانة الأوزون

١٠- أعرب جميع المشاركين تقريباً الذين تحدثوا بشأن هذه المسألة عن تقديرهم وشكرهم العميق لمؤسسات بروتوكول مونتريال، واتفق على أن هذه الأجهزة قد دعمت نجاح البروتوكول وجعلته الاتفاق البيئي البارز المتعدد الأطراف الذي هو عليه الآن. وأعرب العديد من المندوبين عن الرغبة في ترشيد كفاءة أجهزة البروتوكول، وأبدى الكثير منهم اهتماماً بتخطيط ذلك الهدف ولاسيما بالنسبة للتغيرات التي قد تحدث، إذا كانت مفيدة ضمن الإطار الزمني لعام ٢٠١٠ وما بعده. وفي هذا الصدد، أعرب عدد من الوفود عن استعدادها لبدء عملية تحليل تدعم تلك الوظائف والمهام التي سيقوم بها في المستقبل. غير أن بعض الوفود أوضحت أنه مازال هناك عمل كبير يتعين القيام به في المدى القريب، وأن هناك الكثير من الشكوك فيما يتعلق بالمستقبل، وأن هذه العوامل تتطلب الحذر والحاجة إلى أن تظل مؤسسات البروتوكول ثابتة في المدى القريب. وطرحَت توصيات محددة بشأن الحاجة إلى يوم إضافي لدعم عمل لجنة التنفيذ في المدى القريب. كما طرحت اقتراحات ملموسة، في سياق إيجاد وسائل لزيادة كفاءة عمليات البروتوكول، بشأن دمج عمل الفريق العامل المفتوح العضوية في العمل الذي يضطلع به اجتماع الأطراف، ودمج الجزئين رفيع المستوى والتحضير لاجتماعات الأطراف. وأعرب عن تأييد قوي لإدراج قدرات التقييم العلمي، والتحليلية التي تسترشد بها مقررات الأطراف. واقترح البعض أن تنظر الأطراف في فرص خفض عدد أو شكل اجتماعات لجان الخيارات التقنية والتقارير المقدمة منها.